

القرار ١٩٣٧ (٢٠١٠) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٣٧٥ المعقودة  
في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و ١٧٧٣ (٢٠٠٧)، و ١٨٣٢ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، وكذلك إلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان،

واستجابة منه لطلب الحكومة اللبنانية المقدم في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية لبنان المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة جديدة مدتها سنة واحدة بدون تعديل، وإذ يرحب بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/430) والتي يوصى فيها بهذا التمديد،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالتنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإدراكاً منه لمسؤولياته في المساعدة على كفالة وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار،

وإذ يهيب بجميع الأطراف المعنية أن تعزز ما تبذله من جهود لتنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء جميع الانتهاكات المتعلقة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما الانتهاك الخطير الأخير الذي وقع في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ وسلط عليه الأمين العام الضوء في رسالته المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وإذ يتطلع إلى التعجيل بإتمام التحقيق الذي تجريه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف منع تكرار مثل تلك الحوادث في المستقبل،

وإذ يشدد على أهمية الامتثال التام للحظر المفروض بمقتضى القرار ١٧٠١ على مبيعات وإمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة،

وإذ يشير إلى الأهمية القصوى لاحترام الخط الأزرق بكامله من قبل جميع الأطراف المعنية، وإذ يشجع الأطراف على التعجيل بما تبذله من جهود بتنسيق مع قوة الأمم المتحدة من أجل رسم معالم الخط الأزرق بوضوح،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة بالموضوع الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها،

وإذ يشيد بالدور النشط الذي يضطلع به أفراد قوة الأمم المتحدة والتفاني الذي يبذونه، ولا سيما قائد القوة، وإذ يعرب عن تقديره البالغ للدول الأعضاء التي تساهم في القوة ويؤكد ضرورة تزويد القوة بجميع الوسائل والمعدات اللازمة للاضطلاع بولايتها،

وإذ يشير إلى طلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على بسط سلطتها على جميع أنحاء أراضي لبنان، وإذ يؤكد من جديد ما للقوة من سلطة في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه مناسبا ضمن قدراتها، لكفالة ألا تُستخدم منطقة عملياتها لتنفيذ أنشطة عدائية من أي نوع، ومقاومة المحاولات المبذولة باستخدام القوة لمنعها من أداء ولايتها،

وإذ يرحب بجهود الأمين العام من أجل إبقاء جميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يشدد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا صارما واستراتيجيا إزاء عمليات نشر قوات حفظ السلام،

وإذ يهيب بالدول الأعضاء أن تقدم للقوات المسلحة اللبنانية ما تحتاجه من مساعدة لتمكينها من أداء مهامها، تمشيا مع أحكام القرار ١٧٠١،

وإذ يقرر أن الحالة في لبنان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١؛

٢ - يشيد بالدور الإيجابي للقوة، التي ساعد انتشارها إلى جانب القوات المسلحة اللبنانية على تهيئة بيئة استراتيجية جديدة في جنوب لبنان، ويرحب بزيادة الأنشطة المنسقة بين القوة والقوات المسلحة اللبنانية، ويدعو إلى مواصلة تعزيز هذا التعاون؛

٣ - يرحب بنشر لواء إضافي من القوات المسلحة اللبنانية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، ويهيب بحكومة لبنان أن تواصل زيادة قواتها المسلحة المنتشرة في جنوب لبنان، اتساقاً مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛

٤ - يهيب بقوة بجميع الأطراف المعنية أن تحترم وقف أعمال القتال، وأن تمتنع أي انتهاك للخط الأزرق وأن تحترمه بكامله وتتعاون وتعاوننا كاملاً مع الأمم المتحدة والقوة المؤقتة؛

٥ - يعرب عن استيائه الشديد من الحوادث الأخيرة التي مست حفظة السلام التابعين للقوة، ويؤكد أهمية عدم إضعاف قدرة القوة على أداء ولايتها بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويدعو جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزامها احترام سلامة القوة وسائر موظفي الأمم المتحدة وكفالة الاحترام التام لحرية التنقل الواجبة للقوة، طبقاً لولايتها ولقواعد الاشتباك؛

٦ - يبحث جميع الأطراف على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويؤكد أنه ما زال يتعين على الأطراف القيام بمزيد من الجهود من أجل المضي قدماً في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛

٧ - يبحث حكومة إسرائيل على التعجيل بسحب جيشها من شمال قرية العجر دون مزيد من التأخير بتنسيق مع قوة الأمم المتحدة التي تعاملت بنشاط مع إسرائيل ولبنان لتيسير ذلك الانسحاب؛

٨ - يؤكد من جديد دعوته من أجل إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة؛

٩ - يرحب بالجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لتنفيذ سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولكفالة امتثال أفراد القوة تماماً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإبقاء مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية وتأديبية لكفالة التحقيق في هذه الأفعال والمعاقبة عليها على الوجه الواجب في الحالات التي تشمل أفراداً تابعين لها؛

- ١٠ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كل أربعة أشهر، أو كلما رأى ذلك ملائماً؛
- ١١ - يرحب باستنتاجات الاستعراض التقني المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي قدمت في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/86)، ويدعو إلى تنفيذها بسرعة؛
- ١٢ - يشدد على أهمية وضروة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة بالموضوع، بما فيها قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛
- ١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.